رقابة القضاء الإداري في مجال الحقوق و الحريات العامة

أ.شلالى رضا

المركز الجامعي بالجللفة

مقدمة:

إن أول ما يصطدم به القانون الإداري عند تطبيق قواعده التي تحكم سير المرافق العامة هو الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، والعلة في ذلك أن السير العادي والمنتظم للمرافق العامة وتحقيق المصلحة العامة للدولة لا يمكن أن يتحقق إلا بالتضحية ولو بجزء من الحقوق والحريات الأساسية المعترف بها للأفراد بمقتضى الدستور والقوانين المختلفة في الدولة.

ويبقى هذا الإشكال قائما وذلك منذ حكم محكمة التنازع في القضية الشهيرة "بلانكو" في: 08 فبراير 1873م والتي حاول من خلالها القضاء الإداري أن يضع ضوابط لتحقيق التوازن والتكافؤ بين ما يعتبر من الحقوق الأساسية للأفراد وبين ما يعتبر من مستلزمات تحقيق الصالح العام⁽¹⁾.

إن المؤسس الدستوري الجزائري وضع فصلا خاصا في الدستور متعلق بالحقوق والحريات الأساسية، متجسدة في عدة أصناف وتشمل نواحي مختلفة، وهناك اتفاقيات دولية أبرمتها الجزائر في مجال الحقوق والحريات العامة وحتى على المستوى التشريعي هناك تشريعات مختلفة تهتم بهذا الموضوع، ولكن الأهم من وجود هذه القوانين والاتفاقيات والأنظمة، حتى وإن كانت منسجمة أن تكون مجسدة في الواقع ومن هذا

جاءت الإشكالية كالآتي: ما هي حدود ومعوقات رقابة القضاء الإداري في مجال الحقوق والحريات العامة؟

وتكون الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال ثلاثة محاور:

I. تراجع دور رقابة القضاء الإداري في مجال الحقوق والحريات العامة في

ظل قيود المشروعية الإدارية.

1 في ظل السلطة التقديرية للإدارة

2 في ظل الظروف الاستثنائية

3 في ظل نظرية أعمال السيادة

II. تأثير استقلالية القضاء على رقابة القضاء الإداري في مجال الحقوق و

الحريات العامة.

III. افتقار القاضي الإداري لسلطة ضمان تنفيذ أحكامه كعائق للرقابة القضائية

في مجال الحقوق والحريات العامة..

A. تراجع دور رقابة القضاء الإداري في مجال الحقوق والحريات العامة في ظل

قيود المشروعية الإدارية :

يقصد بمبدأ المشروعية هو ضرورة احترام القانون، ويقصد بالقانون هنا في معناه الواسع أو مدلوله العام: جميع القواعد القانونية الوضعية التي تجسد النظام القانوني للدولة.

ثم أن احترام القانون يجب من ناحية على كافة الهيئات والسلطات العامة داخل الدولة فيما بينها وفي علاقتها بالأفراد، كما أنه يجب من ناحية أخرى على الأفراد ذاتهم سواء فيما بينهم أو في علاقاتهم بالهيئات والسلطات العامة، وأن جوهر المشروعية يكمن حقيقة في سيادة حكم القانون بين الفرد والسلطة إذ أن العلاقات القانونية فيما بين السلطات العامة بعضها ببعض وكذلك بين الأفراد ذاتهم هي علاقات ذات أطراف متساوية ولكن الأمر يختلف بالنسبة للعلاقة بين الدولة والفرد، إذ لا تكون بين طرفين متساويين بل تكون الدولة فيها على قدر أعلى من الفرد وذلك بموجب السلطة العامة التي منحت لها والأجهزة المختلفة المزودة بها لضمان أمن المجتمع وسلامته⁽²⁾، مما يعني

أن الدولة تكون غالبا في مركز قوة يسمح لها بالتهديد أو الإساءة إلى حريات وحقوق الأفراد ولا يقف في الواقع حائلا دون هذا التهديد إلا مبدأ المشروعية، حيث يستطيع الأشخاص في ظله إذا ما اعتدت إحدى السلطات العامة على حقوقه أو حرياته أن يلجأ للقضاء مبينا أوجه انتهاك القانون فإذا صحت دعواه أصبح عمل السلطة أيا كان هذا العمل غير مشروع ومن ثم يتعين إلغاءه أو التعويض عنه أو كليهما إذا كان لذلك محل. وهكذا يمكن القول أنه يترتب على الالتزام بمبدأ المشروعية سيادة حكم القانون في علاقة الحاكم بالمحكوم وبالتالي ضمان وصيانة حقوق الأفراد وحرياتهم العامة، لهذا توصف الدولة التي يسودها هذا المبدأ بـ"الدولة القانونية".

إن التزام الإدارة فيما تباشره من أعمال وتصرفات باحترام مختلف القواعد القانونية الناتجة عن المصادر المتعددة لمبدأ المشروعية⁽³⁾ يؤدي حتما ودون أدنى شك إلى نتائج إيجابية في مجال حماية الحقوق والحريات العامة على أساس أن هذا الالتزام إنما يمنع الإدارة من سلوك سبل التعسف والاستبداد في علاقتها بالأفراد ويجعلها دائما وأبدا في إطار النظام القانوني السائد في المجتمع.

ومنه يظهر مبدأ المشروعية كأساس لتكريس الحقوق والحريات الأساسية للمواطن في الدولة⁽⁴⁾.

غير أن مثل هذه النتائج لا يجب أن تحجب عن الأبصار حقيقة في غاية الأهمية وهي أنه إذا كان التزام الإدارة باحترام مبدأ المشروعية على هذا النحو يؤدي إلى عرقلة النشاط الإداري والتضحية بالصالح العام من أجل الصالح الفردي أو الخاص فإنه يجب أن يترك للإدارة قدر من الحرية في العمل تضمن به حسن سير المرافق العامة⁽⁵⁾.

ومن هنا وجد التساؤل التالي: كيف تحقق التوازن المنشود بين احترام الإدارة لمبدأ المشروعية لما في ذلك من ضمانة لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم وبين عدم اعتبار هذا المبدأ عامل عرقلة لجهود ونشاط الإدارة؟

وتكون الإجابة على هذا التساؤل من خلال ثلاث نقاط وهي:

1/ في ظل السلطة التقديرية للإدارة:

يتمتع المتعاملون مع الإدارة في دولة القانون بحقوق على الإدارة وينتظرون منها احترام القواعد السارية المفعول ويستطيعون عند الحاجة إجبارها على احترام هذه القواعد من خلال ما يمارسون من طعون قضائية⁽⁶⁾.

وتعرف دولة القانون بأنها: الحالة التي تكون الإدارة فيها خاضعة للقانون ويكون نشاط الإدارة مراقبا مراقبة حازمة.

غير أن الإدارة تتوفر في ظروف عديدة على سلطة تقديرية تمكنها من اتخاذ القرار الذي تراه أنسب.

ويمكننا أن نتصور بأن هذه السلطة التقديرية المتروكة للإدارة لا تخضع لرقابة القاضي الإداري وبالتحديد للرقابة القانونية، إن مثل هذه الوضعية غير مقبولة في دولة القانون وهي خطر على الحقوق والحريات العامة، ومنه يثار التساؤل حول ما هي سلطات القاضي الإداري في ظل السلطة التقديرية الإدارية لضمان حقوق وحريات الأفراد، وما هي طبيعة الوسائل القانونية الموضوعة تحت تصرفه.

يقصد بالسلطة التقديرية أن يترك للإدارة قدر من الحرية في التصرف عندما تباشر اختصاصاتها بحيث يكون لها الحق في أن تقرر بمحض إرادتها مدى ملائمة تدخلها لممارسة اختصاص ما، وأي الوسائل تختار لهذا الغرض وما هو الوقت المناسب لذلك... الخ.

والسلطة التقديرية على هذا النحو تتقابل مع السلطة المقيدة، التي لا يترك فيها للإدارة أي نوع من الحرية في التصرف حيث يحدد لها سلفا الهدف وكيفية الوصول إلي هذا الهدف ومن ثم لا يكون أمامها إلا إتباع وتنفيذ الأوامر والتعليمات المحددة لذلك وإلا كان تصرفها باطلا.

وعلى ذلك لمعرفة ما إذا كانت الإدارة تتمتع بسلطة تقديرية إزاء تصرف معين يجب الرجوع إلى النظام القانوني الخاص بهذا التصرف فإن كان قد تخلى عن تنظيم جانب أو أكثر من جوانبه كنا بصدد سلطة مقيدة للإدارة.

فمثلا إذا حدد القانون شروطا معينة للحصول على ترخيص ما وجب على الإدارة منح هذا الترخيص بمجرد تحقق هذه الشروط أما إذا لم يحدد قواعد القانون شروط للإدارة كانت سلطتها تقديرية.

وبالتالي فإنه عندما لا تكون النصوص قد حددت الشروط التي يتعين ممارسة نشاط الإدارة في نطاقها فإنه لا مجال من حيث المبدأ للرقابة على الإدارة نظرا لانعدام الشروط التي نعقد الاختصاص.

ف نجد من الأمثلة البارزة للسلطة التقديرية للإدارة التي تمس الحقوق والحريات الإنسانية لأفراد حالات الاضطرابات التي تهدد النظام العام والأخطاء التأديبية، طلب الإذن بعقد اجتماع عام أو القيام بمظاهرات ففي هذه الحالات تتمتع الإدارة بسلطة تقديرية واسعة، ذلك أنها أقدر من غيرها على تقديرها تقديرا سليما وبالتالي اعتبارها أو عدم اعتبارها سببا يبرز تدخلها أو سببا لاتخاذ قراراتها ما دام أن مثل هذا التقدير يقوم على وقائع مادية ثابتة، فبالنسبة للاضطرابات أو طلب لإذن بعقد اجتماع عام أو القيام بمظاهرات مثلا فمما لا شك فيه أن الإدارة تكون في وضع يسمح لها بتقدير مدى خطورتها ومدى تهديدها للنظام العام أكثر من هيئة أخرى وبالتالي فمن الواجب أن تترك لها الحرية في التصرف لمواجهةها فقد ترى ضرورة التدخل وقد ترى العكس، من ذلك أن هذه الاضطرابات من الأمور العارضة التي ستنتهي تلقائيا دون تدخل.

وقد امتنع القاضي الإداري لمدة طويلة عن مراقبة تقدير الإدارة للوقائع على أساس أنه لم يكن قاضي ملائمة "Juge d'opportunité" وقد ظهر منذ حوالي ثلاثين سنة نوع من الرقابة في الاجتهاد القضائي الفرنسي مع قرار "L'agrangé" ثم قرار "Gomel" وأصبح القاضي يخضع الإدارة لحد أدنى من الرقابة ينصب على تقدير الوقائع من طرف الإدارة أنها الرقابة على الغلط الواضح في التقدير المعروفة كذلك بالرقابة الضيقة⁽⁷⁾.

ويعد هذا صمام أمان وبمثابة خطاب لأي تعسف للإدارة في استعمال صلاحيتها التقديرية للمساس أو انتهاك الحقوق والحريات الأساسية للمواطن. حيث أنها إذا تجاوزت

الإدارة حدود المعقول في إصدار قراراتها فإن القاضي الإداري يقوم بالرقابة على التكيف القانوني إذا كان غير مشروع فيكون عرضة للإلغاء.

إذ أن الإدارة ملزمة بانتهاج طريق السلوك المعقول بحيث أنها وإذا ارتكبت غلطا واضحا يتجاوز حدود المعقول في حكمها المنصب على عناصر الملائمة فإن القاضي الإداري يقوم برقابة مخففة على التكيف القانوني، ومن أمثلة رقابة القاضي الإداري للسلطة التقديرية في الجزائر نجد في قرار صادر بتاريخ 1994/07/24 قضية والي ولاية برج بوعريريج ضد شركة سوتريبال (SOTRIBAL) حيث ذهبت المحكمة العليا في إحدى حيثياتها إلى القول أن «القاضي الإداري مؤهل لتقدير التدابير المأمور لها لمتطلبات الوضعية...»

- وفي قرار آخر « يحياوي ضد وزير العدل » ذهبت المحكمة العليا إلى أن المشرع تطبيقا للمادة 531 من قانون الإجراءات الجزائية الخاصة بطلبات المراجعة ترك لوزير العدل تقدير الأسس التي يؤسس عليها طلبه بالمراجعة وبالنتيجة فإن وزير العدل حر في إخطار أو عدم إخطار النائب العام بطلب المراجعة مادام ذلك يدخل في نطاق الاختصاص التقديري⁽⁸⁾.

- يلاحظ هنا أن القاضي الإداري كان في السابق يقف عند حدود مراقبة مشروعية القرارات الصادرة عن الإدارة إلى ملائمة ومناسبة الإجراءات الصادرة عن الإدارة للظروف التي تعمل فيها، خصوصا عندما يتعلق الأمر بحماية الحقوق الأساسية كحرية الاجتماع أو حرية التجارة... الخ⁽⁹⁾.

12 في ظل الظروف الاستثنائية:

إن نظرية الظروف الاستثنائية من خلق وابتداع القضاء الإداري الفرنسي وكان ذلك بمناسبة نشوب الحرب العالمية الأولى فقد توجد ظروف استثنائية عند وجود أخطار يمكن أن تهدد مستقبل الوطن⁽¹⁰⁾.

ويقصد بها أن بعض الأعمال أو التصرفات الإدارية والمعتبرة غير مشروعة في ظل الظروف العادية تعتبر مشروعة في ظل الظروف الاستثنائية إذا ما ثبت لزومها لمواجهة هذه الظروف⁽¹¹⁾. فرقابة القاضي الإداري تنحصر إذا نشبت ظروف استثنائية كالحرب أو التهديد بخطر الحرب أو اضطراب الأمن كل ذلك من الأوضاع غير العادية يؤدي إلى وقف العمل بالقواعد العادية لتحل محلها شرعية خاصة بالأزمات شرعية استثنائية يزيد من خطورتها كونها غير محددة المعالم.

ومن أبرز تطبيقات نظرية الظروف الاستثنائية إعلان حالة الضرورة العاجلة ففي فرنسا يخول (قانون 03 أبريل 1955 المعدل في: 05 أبريل 1960) الولاية سلطة تقرير منع التجول وحظر الإقامة في أماكن معينة وطرده الأشخاص المناوئين للسلطة وتحديد الإقامة وغلق قاعات الملاهي ودور السينما وأماكن الاجتماعات وحظر التجمع والأمر بتسليم الأسلحة والتفتيش ليلا وفرض الرقابة على الصحافة والإذاعة وإناطة الاختصاص القضائي بالمحاكم الخاصة.

إن نظرية الظروف الاستثنائية تؤدي إلى تفوق السلطة التنفيذية ممثلة في الإدارة على السلطة القضائية، ويمكن أن تؤدي بعض الظروف الاستثنائية إلى إنشاء قضاء خاص بذلك الظروف وهذا ما عملت به الجزائر في ظل فرضها لحالة الطوارئ بإنشاء محاكم خاصة وهو ما كان يعرف بالمجالس القضائية الخاصة وعددها ثلاثة مجالس على مستوى التراب الوطني⁽¹²⁾.

وفي ظل الظروف الاستثنائية تتوسع صلاحيات الإدارة بشكل كبير ويتم تقليص دور القاضي الإداري مقابل إنشاء محاكم خاصة أو ما يسمى بجهات قضائية استثنائية وهذا ما يعد مساسا خطيرا بحقوق المواطنين وحررياتهم الأساسية وخصوصا ما تتخذه الإدارة المسؤولة عن تسيير تلك الظروف غير العادية أو الاستثنائية من تدابير وإجراءات تقيد من حقوق وحرريات المواطن الأساسية، قد تقوم السلطة القائمة على ذلك بإصدار لوائح تحمل طابع التشريع يمكن أن تحد من الممارسة العادية للحقوق والحرريات الأساسية خاصة في حالة غياب السلطة التشريعية، ويرى جانب من الفقه أنه يجب أن تكون هذه

اللوائح محل رقابة قضائية لأن القاضي وحده هو الذي يمثل ضماناً حقيقية على مراقبة هذه السلطات فتعد اللوائح الصادرة عن الإدارة بمثابة قرارات إدارية فتخضع للرقابة القضائية إلغاءً وتعويضاً.

إن خطورة هذه اللوائح تكمن فيما إذا تعدت على الحقوق والحريات الأساسية حيث أن السلطة القائمة على الظروف الاستثنائية يمكن أن تستغل هذه الظروف لإصدار لوائح تشريعية للحد من هذه الحقوق والحريات الأساسية.

وما يمكن استخلاصه هو أن أخطر ما يمكن أن يشل من عمل القضاء هو الظروف الاستثنائية أن تتمتع الإدارة بصلاحيات واسعة وهو ما يشكل تهديداً فعلياً على الحقوق والحريات الأساسية على أن هناك بعض الضمانات.

إن نظرية الظروف الاستثنائية تؤدي إلى اضمحلال مبدأ المشروعية وهي كما قيل بحق: "قطعة هائلة من الإسفنج تغسل كافة حالات عدم المشروعية وكافة الأخطاء، وتذيب كافة المسؤوليات". من أجل هذا كانت هناك ضوابط تقيد الإدارة في ظل الحالات الاستثنائية، وتتمثل في:

أ- وجود خطر جسيم وحال يهدد سلامة الدولة أمنها وذلك بصرف النظر عن مصدر الخطر والذي يتمثل في حالة اضطرابات، حرب،... الخ. والخطر الجسيم هو الخطر غير المعتاد أو غير المألوف، أما كون الخطر حال فيقصد به أن يكون قد وقع بالفعل ولم ينته بعد أو وشيك الوقوع، وأن يهدد هذا الخطر سلامة الدولة أو أحد عناصرها والمتمثلة في الشعب أو الإقليم أو السلطة السياسية.

ب- عجز الطرق العادية أو الوسائل القانونية والدستورية عن مواجهة الخطر الذي يهدد أمن الدولة وسلامتها بحيث يعتبر الإجراء أو التدبير الذي اتخذته الإدارة إعمالاً لنظرية الظروف الاستثنائية هو الإجراء أو التدبير الوحيد الملائم لدفع هذا الخطر.

ج- أن يكون هدف الإدارة من تصرفها ابتغاء مصلحة عامة جديّة ومحققة والمقصود بالمصلحة الجديّة هنا أن الإدارة تعتمد على أسباب جوهريّة في تبرير تصرفاتها بحيث لو لم تتصرف على هذا النحو الذي اتخذته لاختل النظام العام أو توقف سير المرافق العامة، والمقصود بالمصلحة المحققة أن تكون الأسباب التي اعتمدت عليها الإدارة لتبرير الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها حقيقية وليست وهمية.

د- أن تكون الإجراءات مستخدمة بمقتضى الظروف الاستثنائية مقصورة عليها وبالقدر الضروري لمواجهتها، ولهذا يقوم القاضي في مثل هذه الحالة بتقدير مدى ملائمة الوسيلة المستخدمة مع درجة جسامة الحالة الاستثنائية، فإذا وجد أن الوسيلة المستخدمة أشد درجة من جسامة الخطر، فإنه يحكم بعدم شرعية هذه الإجراءات. وإذا توافرت شروط تطبيق نظرية الظروف الاستثنائية على هذا النحو كان للإدارة أن تتدخل لمواجهتها ومن ثم اتخاذ الإجراءات الكفيلة لمواجهة ما ترتب عنها من نتائج أو آثار، ولكن هذا لا يعني أن الإدارة حرة وطيقة من كل قيد في هذا الخصوص بحيث تستطيع بحجة مواجهة الظروف الاستثنائية وصيانة الأمن والنظام العام في المجتمع أن تتخذ ما تشاء من هذه الإجراءات وتهدر بالتالي وكما تريد حريات الأفراد وحقوقهم، وإنما تخضع في ذلك لرقابة القضاء الذي يرى ما إذا كانت أركان الضرورة متوافرة حتى يقوم حق الضرورة وتنتفي المسؤولية، فإذا لم تتوافر هذه الأركان فليست هناك ضرورة ويكون العمل الصادر عن الإدارة موجبا للمسؤولية إذا كان ماديا وباطلا إذا كان قرارا إداريا. مع ملاحظة أن مناط هذه الرقابة ليس التحقق من مشروعية الإجراء أو القرار من حيث مطابقته أو عدم مطابقته للقانون وإنما على أساس توافر الظروف الاستثنائية أو عدم توافرها وهذا ما يجعل أنه في ظل هذه الظروف يتراجع دور القاضي الإداري.

3/ في ظل نظرية أعمال السيادة:

أعمال السيادة هي طائفة من التصرفات التي تباشرها السلطة التنفيذية ولا تخضع في خصوصها لأية رقابة قضائية سواء من جانب القضاء العادي أو من جانب القضاء الإداري فهذه الأعمال لا تكون في الواقع محلا للإلغاء أو التعويض أو وقف تنفيذ أو فحص المشروعية ومن ثم يقف القضاء أمامها عاجزا معلنا فقط عدم اختصاصه بالنظر فيها حتى لو كانت تمس حقوق الأفراد وحرياتهم.

وهكذا يمكن القول أن أعمال السيادة تشكل -على غرار كل من نظرية السلطة التقديرية ونظرية الظروف الاستثنائية- استثناء حقيقيا وخروجا صريحا على مبدأ المشروعية، ولهذا وصفت بأنها نقطة سوداء في جبين هذا المبدأ، وقد اختلف الفقهاء في تحديد أعمال السيادة وتميزها عن غيرها من الأعمال وتعددت المعايير ونجد:

أ- معيار الباعث السياسي:

يعتبر أول المعايير تحديد أعمال السيادة ومفاده أنه إذا قامت السلطة التنفيذية بإصدار عمل من الأعمال وكان الباعث وراءها سياسيا فإنها تعتبر من أعمال السيادة ولا تخضع لرقابة القضاء الإداري رغم أن هذا المعيار ساد لعدة سنوات إلا أنه تم استبعاده نتيجة الانتقادات الموجهة إليه ومن أهمها أنها أدى إلى توسيع دائرة أعمال السيادة ومنه تضيق نطاق رقابة القضاء الإداري عليه⁽¹³⁾.

والأخطر من هذا كله أنه معيار يمثل خطرا على الحقوق والحريات الأساسية، وينتج عنه عدم تمكن الأفراد من الطعن في هذه القرارات التي تتطوي على أعمال السيادة وتمس بحقوقهم وحرياتهم أمام القضاء، خصوصا إذا تذرعت السلطة التنفيذية بإصدار هذه الأعمال باعث سياسي⁽¹⁴⁾، هذا ما أدى إلى ظهور معيار آخر.

ب- معيار طبيعة العمل أو المعيار الموضوعي:

مقتضى هذا المعيار أن جميع الأعمال التي تصدر عن السلطة التنفيذية تنفيذا لوظيفتها الحكومية هي أعمال سيادة، أما الأعمال الأخرى التي تصدر عن السلطة التنفيذية في تأديتها لوظيفتها الإدارية فتخرج من دائرة أعمال السيادة.

رغم قيام المعيار الموضوعي محل معيار الباعث السياسي، إلا أنه لن يسلم من الانتقادات على أنه معيار غامض وغير واضح وما يزيد من غموضه صعوبة التفرقة بين ما يعتبر وظيفة حكومية وما يعتبر وظيفة إدارية ويعد هذا أكثر صعوبة من تحديد أعمال السيادة.

أما المعيار الأخير فهو المعيار الذي لقي استحسان الفقهاء، فهو:

ج- معيار القائمة القضائية:

بعدما ثبت عجز المعايير السابقة في تحديد وتمييز أعمال السيادة استقر القانون العام في فرنسا على أن يترك مسألة تحديد أعمال السيادة للقضاء ليبين طبيعتها ونطاقها، وبهذا قام الفقه بحصر الأحكام القضائية المتعلقة بأعمال الحكومة في قائمة أطلق عليها "القائمة القضائية"، ويعد هذا المعيار وهو أرجح معيار لتحديد أعمال السيادة وأكثرها واقعية

خاصة وأن مجال هذه الأعمال يختلف ضيقا واتساعا باختلاف الظروف وتغير موقف القضاء بين التشنج والتهاون.

وقد وضحت الغرفة الإدارية للمحكمة العليا موقفها اتجاه موضوع أعمال السيادة في قضية "ي ج ب" بتاريخ: **1984-01-07**⁽¹⁵⁾ التي تتلخص وقائعها فيما يلي:

تغيب السيد "ي ج ب" عن التراب الوطني من تاريخ: **1982-04-08**، وفي: **13-04-1982** علم وهو خارج الوطن أن السلطة الإدارية الجزائرية اتخذت إجراء لسحب أوراق **500** دج من التداول في الفترة ما بين **10** و **12-04-1982**، وبالتالي فإن السيد "ي ج ب" لم يتمكن من تبديل الأوراق من صنف **500** دج التي كانت بحوزته، فرفع السيد "ي ج ب" طلبا إداريا لوزير المالية ومحافظ البنك المركزي، وبعد رفض تظلمه بقرار صادر في: **29-05-1983** توجه المدعي إلى المحكمة العليا يطلب بطلان القرار المؤرخ في: **29-05-1983** الذي رفض تظلمه الإداري وقد صرح القاضي بعدم اختصاص الغرفة الإدارية للمحكمة العليا، وارتكز القاضي على الحيثيات التالية للفصل في هذا الموضوع:

- حيث أن الرقابة التي يباشرها القاضي الإداري على أعمال الإدارة لا يمكن أن تكون عامة ومطلقة.

- حيث أن إصدار وتداول وسحب العملة يعد إحدى الصلاحيات المتعلقة بممارسة السيادة⁽¹⁶⁾.

لقد صرحت بوضوح الغرفة الإدارية للمحكمة العليا عن موقفها اتجاه تحديد أعمال السيادة بحيث استعملت معيار الباعث السياسي كمعيار لتحديد أعمال السيادة، ومما يلاحظ من الحيثيات المذكورة هو أن قرار الغرفة الإدارية الذي قضى باستحالة رفع دعوى (حتى دعوى التعويض) ضد أعمال السيادة، وبالتالي فإن أعمال السيادة التي لا يمكن تحديدها إلا بواسطة معيار مرن جدا.

ومنه فإن أعمال السيادة تمثل ثغرة في مبدأ المشروعية، هذا الأخير الذي يعتبر ضمانا لحماية الحقوق والحريات الأساسية ويساهم في تدعيم دور القاضي الإداري.

|| تأثير استقلالية القضاء على رقابة القضاء الإداري في مجال الحقوق والحريات

العامة:

يعتبر مبدأ استقلالية القضاء ركنا جوهريا في مبدأ الشرعية بوجه عام، وضمانا لسيادة القانون، وهو مبدأ دستوري يكرس من خلال المادة 138 من دستور 1996 وهو ناتج أو ينبع من المبدأ العام (مبدأ الفصل بين السلطات)، وهذه المبادئ هي الضمانات القانونية الجوهرية لنظام يحترم فيه حقوق المواطن وحرياته الأساسية إلى درجة اعتبار مبدأ الفصل بين السلطات وسيلة لحماية الحريات.

ويقصد بمبدأ استقلالية القضاء تحرر سلطته من أي تدخل من جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية وعدم خضوع القضاء لغير حكم القانون، فواجب القاضي في تطبيق القانون يقتضي منه معرفة إرادة المشرع على الوجه الصحيح، وهو ما لا يتأتى إلا إذا كان له كامل الحرية في استخلاص هذه الإرادة غير متأثر بفكرة معينة وغير خاضع لتدخل هاتين السلطتين⁽¹⁷⁾.

فالسلطة القضائية واستقلاليتها عضويا اتجاه باقي سلطات الدولة تعد من أنجع الضمانات الكفيلة لأصحاب الحقوق في التمتع بأعمال ممارسة حقوقهم وحرياتهم الشخصية المقررة دستوريا لصالحهم.

إن العدالة غايتها الوصول إلى حماية حقوق المواطن وحرياته الأساسية ولذلك يجب إيجاد محيط ملائم من خلال تثبيت وتبني عدة ضمانات متعلقة بالقاضي نفسه ماديا ومعنويا وإبعاده عن أي استغلال أو تبعية لأية جهة كانت إدارية أو سياسية.

والمؤسس الدستوري الجزائري من خلال دستور 1996 وقبله دستور 1989 قد كفل حماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطن من خلال ترقية جهاز القضاء من وظيفة إلى درجة سلطة وإقرار مبدأ استقلاليته، المادة 139 من دستور 1996: "تحمي السلطة القضائية المجتمع والحريات وتضمن للجميع أو لكل واحد المحافظة على حقوقهم الأساسية".

وبالتالي فالسلطة القضائية تختص أساسا بحماية المجتمع والحريات وكفالتها للجميع ولكل واحد.

إن استقلالية القضاء تقتضي مراعاة الحقوق التالية:

الحقوق المتصلة بوظيفة القضاء بحيث لا تكون لاستقلالية القضاء أثر على حماية الحقوق والحريات الأساسية المكفولة من خلال المادة 34 من دستور 1996 إذا لم يكن القاضي الإداري محميا في وظيفته ومستقلا في أداء عمله.

ونجد أن القاضي الإداري هو جزء من نظام قضائي متكامل وكل ما من شأنه أن يمس هذا النظام أو يؤثر فيه حتما سيؤثر على القاضي الإداري ومدى فعاليته في عمله، وإذا كانت الجزائر قد سايرت العديد من الأنظمة في تخويل السلطة التنفيذية حق تعيين القضاة فقد ساهمت في التعميق والزيادة من هذه الصلاحيات بشكل محسوس.

إن طريقة تعيين القضاة تتوقف على المبدأ الدستوري الذي تركز عليه الدولة، فالأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات يتناسب مع مبدأ انتخاب القضاة أو تعيينهم من السلطة القضائية نفسها والأخذ بتعاون أو تكامل السلطات يسمح بتعيين القضاة من السلطة التنفيذية وهذا ما هو حاصل في الجزائر، أي أنه لا يوجد فصل بين السلطات بالمعنى المطلق للمبدأ وكثيرا ما نجد تدخل السلطات في صلاحيات بعضها.

حيث تؤدي السلطات التنفيذية دورا هاما في تعيين القضاة بحيث يتم تعيينهم بموجب عمل إداري -مرسوم رئاسي- من قبل رئيس الجمهورية باعتباره يتمتع بالصلاحيات الدستورية في توقيع المراسيم الرئاسية المادة 77/ 06 من دستور 1996 وكذا باعتباره القاضي الأول في البلاد "المادة 154 من دستور 1996". يرأس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للقضاء والمادة 07/77 لدستور 1996 "

وهذا باعتباره القاضي الأول في البلاد المادة 154 من دستور 96 "يرأس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للقضاء" والمادة 7/77 دستور 96 "يعين رئيس الجمهورية في الوظائف والمهام الآتية 7 القضاء"

وتعيين ونقل رئيس الجمهورية للقضاة لا يتم إلا بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للقضاء. أو بعد اقتراح هذا الأخير باعتباره الجهة الوحيدة المختصة والمخولة قانونا في رقابة انضباطهم .

إن إجراء تعيين القضاة وفقا لضمانات معينة لا يكفي لكفالة استقلال القاضي الإداري ما لم يخضع القضاة في مناصبهم لنظام إداري ومالي يحفظ استقلالهم ويمكنهم

من مقاومة أي ضغوط قد تمارس عليهم إلى جانب الضمانات المتعلقة بحمايتهم قضائياً أثناء محاكمتهم جنائياً أو تأديبياً... الخ⁽¹⁸⁾.

إن القضاء أساس العدل وسلامة هذا الميزان يقتضي أن يكون القاضي مجرداً من التأثير بالمصالح والعواطف الشخصية وتحقيق هذا أي حياد القاضي يتم عن طريق إبعاد القاضي عن المسائل التي تعرضه لحظر التحكم بحيث يكفل القانون منع الجمع بين الوظائف وكذا ممارسة كل نشاط يدر عليه ربحاً ماعداً التعليم أو أي نشاط سياسي، فرغم أن للقاضي حقوق سياسية كمواطنين عاديين إلا أن ممارستها يقتضي أن تبقى قي الحدود التي لا تخل بحيدة القضاء. ولذا يمنع عليهم ممارسة السياسة.

وفي إطار استقلالية القضاء يجب توفير للقضاة حصانة مكانية تحمي القاضي من عزله من مكانه وذلك في إطار حدود القانون وما يخدم الصالح العام.

ونجد أن المادة 147 من دستور 96 " القاضي لا يخضع إلا للقانون " كما كفل حمايته في المادة 148 " القاضي محمي من كل أشكال الضغوط والتدخلات والمناورات التي قد تضر بأداء مهمته أو تمس نزاهة حكمه "

وأن مسألة اختصاص القضاة مهمة جداً بحكم أن مهمة القاضي تتطلب تأهيلاً قانونياً خاصاً.

|||. افتقار القاضي الإداري لسلطة ضمان تنفيذ أحكامه كعائق للرقابة القضائية في

مجال الحقوق والحريات العامة

إن تمتع الإدارة بامتيازات واسعة تمكنها من عدم الالتزام بقرارات وأحكام القضاء يساهم كذلك في الإنقاص من دور القاضي الإداري⁽¹⁹⁾، ويجعله غير قادر في الكثير من الأحيان على الالتزام بتنفيذ أحكام القضاء في مجال الحقوق والحريات العامة.

يقصد بمبدأ حظر توجيه أوامر من القاضي الإداري للإدارة أنه لا يجوز للقاضي وهو بصدد الفصل في المنازعة المطروحة عليه توجيه أمر إلى جهة الإدارة بالقيام بعمل أو بالامتناع عن عمل معين سواء كان ذلك بمناسبة دعوى الإلغاء أم دعوى من دعاوى القضاء الكامل، في إطار دعوى الإلغاء إذا قدر القاضي أن القرار المطعون فيه لا يخالف

القانون في أي ركن من أركانه فإنه يحكم برفض الدعوى تأسيساً على مشروعية هذا القرار، أما إذا قدر أن هذا القرار مشوب في أحد أركانه بعيب من العيوب التي تجعل منه قراراً غير مشروع فإنه يقضي بإلغائه⁽²⁰⁾، ولا يجوز للقاضي في أية حال من هذه الحالات الحكم بإلزام الإدارة بإصدار قرار إداري على نحو معين مثل تعيين موظف أو منحه ترقية أو إصدار لائحة، كما لا يجوز له إصدار أمر إلى جهة الإدارة بمنح ترخيص بناء إلى أحد الأفراد أو ترخيص بإنشاء مشروع معين أو ترخيصاً لمزاولة إحدى المهن، وفي إطار دعوى القضاء الكامل يقوم القاضي بتحديد الحق مثار النزاع مثل حق تعويض المضرور من جراء العمل الصادر عن جهة الإدارة، ولا يجوز للقاضي إصدار أمر إلى جهة الإدارة بدفع التعويض الذي قضي به للمضرور من جراء العمل الإداري⁽²¹⁾.

أما مبدأ حضر حلول القاضي الإداري محل الإدارة فيقصد به أن القاضي يقوم بالفصل في الدعوى المطروحة عليه دون أن يحل محل جهة الإدارة في القيام بأي عمل من الأعمال التي تدخل في اختصاصها، فدور القاضي يقتصر على ممارسته وظيفته القضائية التي تتمثل في إنزال حكم القانون على المنازعة القائمة أمامه، دون أن يتجاوز حدود هذا الدور ويحل محل الإدارة في ممارسة الوظيفة الإدارية، وليس للقاضي أن يجري بتقديره أيًا من الأمور التي تتطلب تقدير جهة الإدارة سواء كان ذلك بشكل صريح أم يشكل ضمناً، فإذا امتنعت الإدارة عن إصدار قرار أو أصدرت قراراً على نحو مخالف للقانون فليس للقاضي كأصل عام أن يصدر هو القرار أو يعدل فيه بدلاً عن الإدارة، وتطبيقاً لذلك إذا رفضت الإدارة منح ترخيص لأحد الأشخاص فليس للقاضي أن يقوم هو بمنح هذا الترخيص وكذلك إذا رفضت الإدارة تعيين شخص في إحدى الوظائف أو إعادة أحد الموظفين إلى عمله أو ترقيته فلا يجوز للقاضي أن يقوم هو بتعيين هذا الشخص في الوظيفة أو بإعادة الموظف إلى عمله أو ترقيته.

وعلى إثر انتقاد جانب كبير من الفقه الفرنسي لسياسة مجلس الدولة في عدم توجيه أوامر إلى جهة الإدارة والتي تفتقر إلى السند القانوني، ونتيجة لمطالبة كثير من الفقهاء للقضاء الإداري بتوجيه أوامر إلى الإدارة باتخاذ الإجراءات الذي يتطلبه تنفيذ الحكم، فقد

استجاب المشرع الفرنسي لنداء الفقه ومنح القضاء الإداري سلطة استخدام أسلوب التهديد المالي في مواجهة الإدارة وسلطة الأوامر إليها لإلزامها بتنفيذ أحكامه.

ففي عام 1980 أصدر المشرع الفرنسي قانوناً أجاز فيه لمجلس الدولة فرض غرامة تهديدية على الجهات الإدارية لإجبارها على تنفيذ أحكامه، سواء كان ذلك في صلب الحكم ذاته أو بعد مرور فترة من صدوره أو امتناع الجهة الإدارية المحكوم عليها عن تنفيذه، وفي عام 1987 مد المشرع هذا الحق إلى سائر المحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف الإدارية وقد اعتبر مجلس الدولة الفرنسي أن الحكم الصادر عن القاضي الإداري والذي يقرر بمقتضاه فرض غرامة تهديدية على الجهة الإدارية لإجبارها على تنفيذ هذا الحكم يتضمن في حقيقته أمراً بالتنفيذ مع توقيع الغرامة في حال عدم التنفيذ⁽²²⁾.

وفي عام 1995⁽²³⁾ خطا المشرع الفرنسي خطوة أوسع حيث أجاز لجميع المحاكم الإدارية وللمجلس الدولة توجيه أوامر صريحة إلى جهة الإدارة من أجل إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام القضاء الإداري مع جواز الجمع بين الأوامر وأسلوب التهديد المالي ولم يكتف المشرع الفرنسي بمنح القاضي الإداري سلطة توقيع غرامة تهديدية على جهة الإدارة بل أنه أجاز فوق ذلك لمحكمة تأديبية تابعة لمجلس الدولة وهي المحكمة التأديبية الخاصة بالشؤون المالية والميزانية، وتوقيع عقوبة الغرامة على الموظف الذي يتسبب في تحمل الجهة الإدارية التي يتبعها لغرامة تهديدية نتيجة لعدم تنفيذ حكم صادر عن إحدى جهات القضاء الإداري وقد قضى المجلس الدستوري الفرنسي بأن القانون الذي منح به المشرع للقضاء الإداري سلطة إصدار أوامر إلى الجهات الإدارية لا يتضمن أية مخالفة للدستور.

وقد ترتب على هذه الإصلاحات التشريعية التي أطلق عليها بعض الكتاب عبارة "الثورة التشريعية" إن القاضي الإداري أصبح يستخدم سلطة الأوامر والتهديد المالي في مواجهة الجهات الإدارية في جميع مجالات النشاط الإداري ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن في مجال الحقوق والحريات العامة الأمر بإعادة موظف إلى وظيفته بعد إلغاء المحكمة لقرار إنهاء خدمته، الأمر الموجه للإدارة بمنح ترخيص بناء بعد إلغاء قرارها

بالامتناع عن منحه، الأمر الموجه إلى إحدى النقابات المهنية بمنح بعض الأشخاص ترخيصاً بمزاولة المهنة، الأمر الموجه إلى وزارة الخارجية بمنح أجنبي تأشيرة دخول لفرنسا بقصد الإقامة فيها⁽²⁴⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن القضاء الإداري الفرنسي لم يتوسع في تطبيق قانوني 1980 و1995، وإنما يتبع سياسة عملية متوازنة ولا يستخدم السلطة التي منحها له المشرع في مجال توجيه الأوامر وتوقيع غرامة تهديدية على جهة الإدارة إلا في الحدود المعقولة، وفي الحالات التي يقرر فيها أن استخدام هذا الأسلوب يعتبر مسألة ضرورية من أجل ضمان تنفيذ الأحكام الصادرة عنه، ولا يجمع دائماً بين الأمر والغرامة التهديدية، وإنما يوجه في بعض الأحيان أمراً إلى جهة الإدارة بإصدار القرار الذي يتطلبه تنفيذ الحكم دون أن يقرر توقيع غرامة تهديدية عليها، وفي أحيان أخرى يجمع بين أسلوب الأمر وأسلوب التهديد المالي.

وفيما يخص القضاء المصري يرى جانب من الفقه المصري أن القضاء الإداري يملك من الناحية القانونية إصدار أوامر إلى الجهات الإدارية، كما يمكنه استخدام أسلوب التهديد المالي في مواجهة هذه الجهات، فلا يوجد أي نص قانوني يحرم القاضي الإداري من سلطة إصدار أوامر إلى الإدارة. أما الغرامة التهديدية فإن القاعدة التي تخول للقاضي الحق في الحكم بها توجد في القانون المدني، ولكنها تعتبر قاعدة قانونية عامة تصلح للتطبيق على جميع صور المنازعات بما فيها المنازعات الإدارية⁽²⁵⁾.

وفيما يخص موقف القضاء الإداري الجزائري فنجد من خلال عدة قضايا حكم القاضي الإداري بعدم جواز إصدار أوامر لإدارة من القاضي الإداري، ومنها نجد قضية "بورطل رشيد" ضد والي ولاية ميلة ومعه حيث جاء في حيثيات قرار مجلس الدولة: "حيث أن الدعوى الحالية ترمي إلى أمر والي "ميلة" ومدير الإصلاح الفلاحي بإعادة إدماج المدعو "بورطل رشيد" في الوظيفة العمومي أو منحه مستثمرة على سبيل الاستفادة الفردية، حيث أنه لا يمكن للقاضي الإداري أن يأمر الإدارة"⁽²⁶⁾.

وأيضاً نجد قضية "ب و ح" ضد مديرية المصالح الفلاحية بـ "وهران" (26)، حيث جاء في حيثيات الحكم: "يرى مجلس الدولة في هذا الشأن أنه ليس بإمكان القضاء أن يصدر أوامر أو تعليمات للإدارة، فهو لا يستطيع أن يلزمها بالقيام بعمل وأن سلطته تقتصر فقط على إلغاء القرارات المعيبة أو الحكم بالتعويضات".

الخاتمة:

من خلال تطرقنا إلى موضوع رقابة القضاء الإداري في مجال الحقوق والحريات الفردية حدود ومعوقات نستخلص ما يلي:

لا يكفي أن تكون هناك نصوص قانونية مختلفة سواء كانت من خلال الدستور أو المعاهدات والاتفاقيات الدولية المصادق عليها أو النصوص القانونية تقرر وتحصي الحقوق والحريات الفردية وإن كانت هاته النصوص منسجمة فالأهم من ذلك أن تكون هذه النصوص والتشريعات مجسدة في الواقع ولا يتم هذا إلا عن طريق تدعيم وتقوية جهاز القضاء عموماً والقضاء الإداري خصوصاً لدوره الفعال في حماية الحقوق والحريات الفردية.

ففي مجال رقابة القضاء الإداري يجب توسيع مجال الرقابة ويتم ذلك بتقليص إلى أبعد حد ممكن من قيود المشروعية الإدارية (السلطة التقديرية، الظروف الاستثنائية، أعمال السيادة) والتي تشكل عائق وفي بعض الأحيان في أحيان أخرى تتعدم الرقابة القضائية. وفيما يخص جهاز القضاء في حد ذاته لابد من تدعيمه وضمان استقلاله في مواجهة الإدارة وهذا لإرساء دولة القانون وتوفير حماية واسعة وحقيقية لحقوق المواطن وحرياته الأساسية. ذلك أن العدالة غايتها الوصول إلى حماية حقوق المواطن وحرياته الأساسية ولذلك يجب إيجاد محيط ملائم من خلال تثبيت وتبني عدة ضمانات متعلقة بالقاضي الإداري نفسه مادياً ومعنوياً وإبعاده عن أي استغلال أو تبعية كانت سياسية أو إدارية.

إن تمتع الإدارة بامتيازات واسعة تمكنها من عدم الالتزام بقرارات وأحكام القضاء يساهم كذلك في الإنقاص دور القاضي الإداري وفعاليتها، لذا وجب تزويد القاضي الإداري

بالوسائل القانونية والضمانات التي تمكن من ردع الإدارة إذا ما قامت بتجاوزات في مجال الحقوق والحريات الفردية.

الهوامش :

- (1) - قاسم العيد عبد القادر، مقال دور القاضي الإداري في حماية الحقوق والحريات الأساسية، مجلة إدارة، المجلد 10، عدد 01، سنة 2000، الجزائر، ص 12.
- (2) - رمضان محمد بطيخ، مقال مبدأ المشروعية وعناصر موازنته، ندوة القضاء الإداري، 2005، الرباط، المملكة المغربية، ص 03.
- (3) - تتمثل مصادر مبدأ المشروعية في مصادر مكتوبة ومصادر غير مكتوبة، أما المكتوبة فهي الدستور، القانون، التشريعات العادية والتشريعات الفرعية، أما المصادر غير المكتوبة فهي العرف المبادئ العامة للقانون عبد الغني بسيوني عبد الله، القضاء الإداري، الدار الجامعية، لبنان، سنة 1998 صفحة 12، ونجد من بين المصادر "المبادئ العامة للقانون" التي اتفق فقهاء القانون أنها ذات مصدر قضائي خالص André de Laubader, traité de droit administratif 7^{ème} édition, Tome I, 1976, LGDJ p210
- (4) - طعمة الجرف، مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون، مكتبة القاهرة الحديثة، 1983، ص 05.
- (5) - رمضان محمد بطيخ، مرجع سبق ذكره، ص 21.
- (6) - فريدة أبركان، مقال رقابة القاضي الإداري على السلطة التقديرية للإدارة، مجلة مجلس الدولة، العدد 01، سنة 2002، صفحة 36.
- (7) - فريدة أبركان، مرجع سبق ذكره، ص 39.
- (8) - فريدة أبركان، مرجع سبق ذكره، ص 40.
- (9) - عبد الغني بسيوني، مرجع سابق
- (10) - مورييس نخلة، الحريات، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 1999، ص 193.
- (11) - رمضان محمد بطيخ، مرجع سابق، ص 28.
- (12) - عبد الحميد لغويني، دور القاضي الإداري في حماية الحقوق والحريات الأساسية، مذكرة ماجستير، فرع الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، سنة 2005، ص 100.
- (13) - عبد الغني بسيوني، مرجع سابق، ص 60.
- (14) - عبد الحميد الغوني، مرجع سابق، ص 67.
- (15) - رشيد خلوفي، قانون المنازعات الإدارية، شروط قبول الدعوى تجاوز السلطة ودعوى القضاء الكامل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 44.
- (16) - رشيد خلوفي، مرجع سابق، ص 45.

(17) - عمران قاسي، الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن وآليات ضمانها في نص التعديل الدستوري لعام 1996، مذكرة ماجستير، فرع قانون دستوري، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، سنة 2002، ص139.

(18) - عمران قاسي، مرجع سابق، ص141.

(19) - عبد الحميد لغويني، مرجع سابق، ص106.

(20) - يسري محمد العطار، مبدأ حظر توجيه أوامر من القاضي الإداري للإدارة وحظر حلولها محلها وتطوراته الحديثة، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2000، ص06.

(21) - يعد مبدأ عدم جواز توجيه الأوامر للإدارة من استتباط القضاء الإداري الفرنسي، ونجده على الخصوص في قضية "إليسوند Elisonde" سنة 1976، وقد صرح به بصفة واضحة قرار مجلس الدولة الفرنسي في 11 مايو 1984 في قضية "بيير Pebeyre": "لا يملك القاضي الإداري صلاحية توجيه أوامر للإدارة أو الهيئة خاصة مكلفة بتنفيذ مرفق أو بتسييره، وهذا بمناسبة نزاع يتعلق بقرار اتخذته تلك الهيئة أثناء ممارستها لتلك الهيئة أثناء ممارستها لتلك المهمة الخاصة بالسلطة العامة.

لحسين بن الشيخ أن ملويا، المنقّى في قضاء مجلس الدولة، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2002، ص88-89.

(22) - يسري محمد العطار، مرجع سابق، ص17.

(23) - بموجب القانون الصادر بتاريخ: 08 فبراير 1995 أعطى الصلاحية في المادتين 62 و77 منه للقاضي الإداري في أن يصدر أوامر للإدارة. لحسين بن الشيخ أن ملويا، مرجع سابق، ص89.

(24) - يسري محمد العطار، مرجع سبق ذكره، ص18.

(25) - نفسه، ص20.

(26) - قرار مجلس الدولة الصادر بتاريخ: 08-03-1999، قضية بورطل رشيد ضد والي ولاية ميله ومن معه.

- لحسين بن الشيخ أن ملويا، مرجع سبق ذكره، ص83.

(27) - قرار مجلس الدولة الصادر بتاريخ: 15-07-2002 قضية "ب" و"ح" ضد مديرية المصالح الفلاحية بوهران.

مجلة مجلس الدولة، العدد 03، سنة 2003، ص162.

قائمة المراجع:

I. دستور 1996

II. الكتب:

1 طعمية الجرف، مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون، مكتبة القاهرة الحديثة،

1983.

- 2 لحسين بن الشيخ أن ملويا، المنتقى في قضاء مجلس الدولة، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، سنة 1998.
 - 3 مورييس نخلة. الحريات، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 1999.
 - 4 رشيد خلوفي، قانون المنازعات الإدارية، شروط قبول دعوى تجاوز السلطة ودعوى القضاء الكامل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1998.
 - 5 عبد الغني بيسيوني، القضاء الإداري، الدار الجامعية، لبنان. سنة 1998.
 - 6 يسري محمد العطار، مبدأ حظر توجيه أوامر من القاضي الإداري للإدارة وحظر حلوله محلها وتطوراتها الحديثة، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2000.
- André de Laubader, traité de droit administratif 7^{ème} édition, Tome I, 1976, LGDJ p210

.III. الرسائل الجامعية:

- 1 عبد الحميد لغويني، دور القاضي الإداري في حماية الحقوق والحريات الأساسية، مذكرة ماجستير، فرع الدولة والمؤسسات العمومية. كلية الحقوق، جامعة الجزائر، سنة 2005.
- 2 عمران قاسي، الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن وآليات ضمانها في نص التعديل الدستوري لعام 1996، مذكرة ماجستير، فرع قانون دستوري، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، سنة 2002.

.IV. المجلات والمقالات:

- 1 قاسم العيد عبد القادر، دور القاضي في حماية الحقوق و الحريات الأساسية، مجلة إدارة، المجلد 10، عدد01، سنة 2000، الجزائر.
 - 2 رمضان محمد بطيخ، مبدأ المشروعية وعناصر موازنته، مجلة ندوة القضاء الإداري، سنة 2005، الرباط، المملكة المغربية.
 - 3 فريدة أبركان، رقابة القاضي الإداري على السلطة التقديرية للإدارة، مجلو مجلس الدولة، العدد01، سنة 2002.
- مجلة مجلس الدولة، العدد03، سنة 2003.